

"الأوروبية السعودية": الرياض تبني إعدام 51 معتقلاً بعدمحاكمات فاقدة للعدالة

المانيا / حذرت المنظمة "الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان" من إقدام السلطات السعودية على إعدام 51 معتقلاً محكومين بالإعدام "استناداً إلى محاكمات معيبة، تغيب عنها شروط العدالة". وأبدت المنظمة، في بيان، مخاوفها من "إقدام الحكومة على إعدام أطفال معتقلين بعد تهريها من تعهداها الدولية"، مشيرة إلى أنها "رصدت نمطاً من الانتهاكات في القضاء السعودي يحرم المواطنين من حقوقهم في محاكمات عادلة، ويقبل الإتهامات المترتبة تحت التعذيب، ويصدر أحكام الإعدام على تهم ليست من الأشد خطورة".

وأشارت المنظمة إلى أن هناك 31 شخصاً يواجهون خطر الإعدام في أي لحظة بعد أن تمت مصادقة أحكاماً منهم من قبل المحكمة العليا. وبحسب إجراءات التنفيذ المتبع، فإن الإجراء الأخير هو توقيع الملك ولا يمكن معرفة توقيت أو تفاصيل حصول ذلك.

وأشارت إلى أن "ثمانٍ من هذه الحالات هي لأفراد كانوا أطفالاً حين تم اعتقالهم أو وقت حصول التهم التي وجهت لهم"، موضحة "يواجه هؤلاء الأطفال تهماً بينها المشاركة في مظاهرات وتردد شعارات ضد الحكومة". وأكدت المنظمة أن "هؤلاء الأطفال لم يحصلوا على حقوقهم في محاكمات عادلة كما أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة من أجل إنكار اعترافات، وهم: علي النمر، داود المرهون، عبد الله الزاهر، عبد الكريم الحجاج، مجتبى السويكت، سلمان آل قريش، سعيد السكاف، وعبد الله سريح".

وبحسب المنظمة، يواجه 13 من المعتقلين 31 خطر الإعدام في أي لحظة بناءً على تهم تتعلق بـ"التجسس لمصلحة إيران"، وأكدت المنظمة "انتهاك هذه المحاكمات لشروط المحاكمة العادلة، وتعرضهم لسوء المعاملة والتعذيب"، مشيرة إلى أن "بعض التهم لا يصدق عليها مسمى تهمة، إلى جانب كونها تحمل دلالات طائفية ولا تنسق من أي جهة، مع التهم الأشد خطورة وفقاً للقانون الدولي".

وفي ضمن الحالات الـ 51، ينتظر 5 مواطنين رأي المحكمة العليا بعد أن صدر حكم الإعدام بحقهم، فيما صدر حكم إعدام أولي بحق 12 مواطناً بينهم 7 لم تستطع المنظمة الوصول إلى أسمائهم وتمت معرفة قضاياهم من خلال الصحف الرسمية، حيث نشرت تقارير حولهم في يوليو / تموز ويونيو / حزيران 2018، بحسب المنظمة.

وذكرت المنظمة أنه "على الرغم من نقض أحكام الإعدام في ثلاث قضايا من قبل الاستئناف إلا أن النيابة العامة تمسكت بطلبيها وهذا ما أبقاهم تحت خطر الإعدام بإنتظار نتيجة إعادة المحاكمة". واعتبرت "الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان" أن "حماية المعتقلين الواحد والخمسين، وإعادة محکمتهما بما يضمن شروط العدالة، قد يكون خطوة أولى نحو الالتزام بالتعهد الذي أطلقه ولي العهد محمد بن سلمان في أبريل 2018". وكان ابن سلمان قد أكد أنه يعمل على خطة من أجل تقليل أحكام الإعدام إلى الحد الأدنى، إلا أن استمرار تنفيذ وإصدار أحكام الإعدام بمعدلات متزايدة بعد تصريحه، أثار الشكوك حول جدية تصريحه.